

Distr.: General
2 April 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمنمجلس الأمن
السنة السبعونالجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

تعرّضت قرية المبعوجة بريف السلمية، في محافظة حماة يوم الثلاثاء ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، إلى هجومٍ بربري نفذته جماعات إرهابية ارتكبت خلاله مجزرة شنيعة بحق سكان القرية المدنيين الآمنين، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٦٠ مدنياً، معظمهم من الأطفال والنساء، سقطوا ذبحاً ورمياً بالرصاص، وأدى إلى إصابة عشرات المدنيين بإصابات خطيرة، كما عمّدت زُمر التنظيم الإرهابي إلى اختطاف بعض من أهالي القرية، بعد أن استباحوا حرمة منازل القرية الآمنة، نهباً وتخريباً وحرقاً.

تأتي المجزرة الجديدة، التي استهدفت قرية المبعوجة الآمنة المسالمة استمراراً لسلسلة الأعمال الإرهابية الممجيّة المنهجية، التي تنفذها الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، والتي لا زالت بعض الدول خدمةً لمصالحها الضيقة تُصر على وصفها بـ "الجماعات المعتدلة"، جماعات كـ "داعش"، و "جبهة النصرة"، و "الجيش الحر"، و "جيش الإسلام"، و "الجبهة الإسلامية"، وبالتالي تتقصّد هذه الدول النعامي عن جرائم هذه الجماعات التي امتهنت قتل وذبح مواطني الجمهورية العربية السورية المدنيين الآمنين، والتنكيل بهم. وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن هذه الأعمال الإرهابية



الرجاء إعادة استعمال الورق

080415 070415 15-05362 (A)



ما كانت لتحدث لولا استمرار تقديم الدعم المباشر لهذه التنظيمات الإرهابية، ذات الفكر الإقصائي الوهابي، من دول يجلو لها أن تُسَمَّى نفسها دون خجل بـ ”الصديقة للشعب السوري“، فعانى المواطنون السوريون من هذه الصداقة قتلاً وذبحاً وحرقةً وتجويعاً ومنعاً للمياه والكهرباء والغذاء والسكن.

إنَّ المجازر والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة، وآخرها ”مجزرة المبعوضة“ باتت تستوجب، بل تُحتِّم على الدول المُحبَّة للسلام باتخاذ الإجراءات العقابية ضد الدول الداعمة والممولة للإرهاب الأعمى، والذي يستهدف سورية وشعبها منذ أكثر من أربع سنوات. إن المجتمع الدولي مطالب اليوم بتأكيد التزامه بمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية المتطرفة عبر التعاون والتنسيق التامين مع حكومة الجمهورية العربية السورية لمحاربة هذه الآفة الخطيرة، وتقديم الدعم للحكومة السورية التي تحارب الإرهاب اليوم، بالنيابة عن شعوب العالم أجمع، دفاعاً عن الإنسان وقيم العدالة والحرية والعيش الكريم، ودفعاً لشرور التطرف والتعصب الأعمى وللأفكار الظلامية الهدامة.

إنَّ حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد تصميمها على محاربة الإرهاب في سورية، وعزمها على متابعة واجبتها بالدفاع عن الشعب السوري وحمايته من كل ما يمس أمنه وأمانه وسلامته، فإنها تدعو مُجدداً مجلس الأمن والأمن العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إدانة هذا العمل الإجرامي، وإلى قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره، عبر تفعيل تنفيذ قراراته المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرار رقم ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ورقم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ورقم ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وإلى اتخاذ كافة التدابير الرادعة بحق منتهكي هذه القرارات من خلال استمرارها بتسليح وتمويل وإيواء وتدريب الجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما تلك الأنظمة القائمة على كلٍ من تركيا وقطر والسعودية والأردن وفرنسا وبعض الدول الغربية الأخرى.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حيدر علي أحمد

القائم بالأعمال بالنيابة

المستشار